المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مذكرة مفاهيمية

نشر تقرير:

الطريق إلى التداين: رصد مسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في تونس المثقلة بالديون

أيام معدودات تفصل حكومة بودن عن التوصل أخيرا الى الموافقة النهائية حول القرض المالي مع صندوق النقد الدولي المنتظر عقب اجتماع من طرف مجلس إدارة الصندوق في ديسمبر 2022.
في 15 أكتوبر 2022، توصلت تونس أخيرًا إلى اتفاق مبدئي على مستوى لجنة خبراء الصندوق (staff level agreement) مع صندوق النقد الدولي حول قرض بقيمة 1.9 مليار دولار على مدى أربع سنوات.
كانت هذه نتيجة لعملية مفاوضات طويلة بدأت في عام 2021 طلبت خلالها الحكومة التونسية ضعف هذا المبلغ لكنها لم تتمكن من الوصول إلى مبتغاها.
ولقد إرتبط الإتفاق المبدئي الذي توصلت إليه الحكومة بإلتزام مؤسسات الدولة بتطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية العميقة. وتتعلق المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح بتجميد كتلة أجور القطاع العام، ورفع الدعم على الطاقة والمواد الأساسية، وإعادة هيكلة المنشآت العمومية وكذلك الإصلاح الضريبي.

على مدى السنوات العشر الماضية، تم تقديم هذه الإصلاحات، والتي تمثل التدابير الرئيسية لسياسة التقشف، كعلاجات سحرية لإعادة التوازن الكلي للمالية العمومية، والتي تجنبتها الحكومات المختلفة أحيانًا وطبقتها أحيانًا أخرى على وجل.

منذ الاعلان عن لاتفاق، انتقلت الحكومة من مرحلة التفاوض حول امكانية القرض الى مرحلة التعبير عن التزامها وحسن نيتها وذلك بالانطلاق في تطبيق/ تنفيذ شروط المنظمة المانحة وبالخصوص الإجراءات المسبقة. لم يتم الإعلان بصراحة عن الشروط المسبقة للقرض من طرف صندوق النقد الدولي كما فعل مع بلدان أخرى، لكن من خلال اللقاءات الصحفية لصنع القرار في تونس، يمكن أن نستخلص أن الأمر يدور حول ثلاثة مسائل كبرى متمثلة في نشر قانون المالية وإستئناف رفع الدعم على المحروقات بنسق أكبر وإيجاد حلول لتعثر مسار إعادة هيكلة المنشآت العمومية - والقانون المتعلق بها.
وان تميزت مرحلة التفاوض هذه المرة عن فترات التفاوض التي سبقت بطول مدتها وتعقيدها واتسم الطريق الى التداين من الصندوق بصعوباته فان يبقى تطبيق املاءات الصندوق المرحلة الأصعب في ظل مؤشرات اقتصادية منذرة ودين عمومي غير مستدام، وأوضاع اجتماعية متأزمة وعلى وشك الإنفجار.

في الواقع، بعيدًا عن كونها في أفضل وضع لإدارة رد الفعل الشعبي ضد الإصلاحات المبرمجة التي تخاطر بإثارة غضب الناس، تعمل الحكومة على تسريع التنفيذ لتأمين الوصول الى التمويل. في وقت لا يبدو فيه أن الحكومة توصلت إلى "العقد الإجتماعي" المرجو حول الإصلاحات.
من هنا تبرز اهمية تعقب رحلة هذا القرض والرجوع حول فترة مفاوضاته والبحث في اسبابه والتفكير في اثاره المحتملة من جهة أولى.

أما من جهة ثانية للتفكير وفي دور منظمة المجتمع المدني والنقابات وكل القوى الفاعلة في المجتمع في مساءلة مسار التفاوض وسبل العمل خلال فترة القرض وتحت الضغط لضمان سياسات في صالح الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وللتفكير والعمل على حلول تدعم السيادة الإقتصادية وتعزز موقع تونس في التفاوض.

في هذا الإطار ينظم المرصد التونسي للاقتصاد ندوة تقديم تقرير ه الجديد بعنوان

"الطريق نحو التداين:
رصد رحلة مفاوضات تونس المثقلة بالديون مع صندوق النقد الدولي"

وذلك يوم الاربعاء 14 ديسمبر 2022 على الساعة الخامسة مساءا بمقر المرصد التونسي للاقتصاد.
يتطرق المتدخل خلال الندوة إلى الأسئلة التالية:

- كيف كانت فترة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول القرض؟ وماهي شروط الصندوق و وسائل الضغط التي يعتمدها مع الحكومة؟
- كيفة تفاعلت الحكومة مع هذا الضغط ؟ وكيف أثر ذلك على مساحة المجتمع المدني في التفاعل، المشاركة وتقديم مقترحات بديلة؟
- كيف كانت تجربة مختلف الفاعلين من موقعهم في التعامل مع هذا الضغط؟
- هل يمكن القول اليوم أن الحكومة توصلت إلى "العقد الإجتماعي" المطلوب حول الإصلاحات؟
- ونحن نبتدئ رحلة 4 سنوات أخرى من السياسات الإقتصادية تحت ضغط الصندوق ماهي الدروس التي يمكن أن نستخلصها كمكونات مجتمع مدني حول أساليب عملنا للتأثير في صالح الحقوق الإجتماعية والإقتصادية تحميل المسؤلية لصناع القرار في عواقب وأثار هذه الإصلاحات على حقوق المواطنين؟

التاريخ: 14 ديسمبر 2022 إنطلاقاً من الخامسة مساءًا
المكان: مقر المرصد التونسي للإقتصاد
المتدخلون:

- المرصد التونسي للإقتصاد
- يحيى العيادي: منظمة البوصلة: حملة يزي ما رهنتونا
- عيسى زيادية : موقع إنكفاضة // نقابة الصحفيين: مهدي الجلاصي
- كريم طرابلسي: الإتحاد العام التونسي للشغل